

الاقتصاد السوري
بين استقرار النقد وتعافي الإنتاج

TRENDS
Economic studies
ترندز
للدراسات الاقتصادية
Trends ekonomi politikaları araştırma merkezi



ملخص تنفيذي

تتوقَّف قدرة الاقتصاد السوري على الانتقال من تحسُّن المؤشرات النقدية إلى تعافٍ إنتاجي أوسع على استقرار الأسعار، وإعادة تشغيل المنشآت، وانتظام الطاقة والتمويل. فقد حافظ السعر الرسمي للدولار على مستوى 122.50 ليرة سورية جديدة للمبيع طوال أشهر من 2026، قبل تعديله إلى 135 ليرة في 25 نوفمبر، فيما ظل سعر السوق الموازية أعلى منه. وتعكس هذه الحركة تداخل السياسة النقدية مع تكلفة استيراد المواد الأولية وتسعير السلع، من دون أن تكون حركة العملة وَحْدها مقياسًا لنمو الإنتاج.

تُوضّح البيانات استمرار ضغط الأسعار والطاقات الصناعية المعطلة؛ فارتفع مؤشر أسعار المستهلك إلى 1,090.4 نقطة في سبتمبر 2026، بزيادة شهرية 8.1 %، في حين أظهرت بيانات وزارة الاقتصاد والصناعة في يناير وجود 21,206 منشآت صناعية عاملة مقابل 14,592 متوقفة، إضافةً إلى 59,994 منشأة حرفية عاملة و32,757 متوقفة. وتكشف هذه المؤشرات اتساع المسافة بين انتظام النشاط النقدي وبين عودة المصانع والورش إلى إنتاج مستدام قادر على توليد الدخل وتوسيع المعروض المحلي.

- سعر الدولار الرسمي للمبيع بلغ 135 ليرة جديدة في 25 نوفمبر 2026، مقابل 122.50 ليرة في اليوم السابق.
- سعر الدولار في السوق الموازية وصل إلى 152.25 ليرة جديدة للمبيع في 25 نوفمبر 2026.
- مؤشر أسعار المستهلك ارتفع إلى 1,090.4 نقطة في سبتمبر 2026، مع تضخم شهري بلغ 8.1%.
- المنشآت الصناعية المتوقفة بلغت 14,592 منشأة، مقابل 21,206 منشآت عاملة وفق إحصاءات يناير 2026.
- إنتاج الكهرباء المعلن ارتفع من نحو 915 ميغاواط إلى 3,500 ميغاواط بحلول سبتمبر 2026، مع استمرار فجوات التغذية.

مقدمة

يرتبط استقرار النشاط الاقتصادي بقدرة الشركات والأُسَر على التخطيط للإنفاق والإنتاج في بيئة تتراجع فيها تقلُّبات العملة والأسعار. ويتيح استقرار سعر الصرف مرجعية لتقدير كلفة الاستيراد والعقود، لكنّ قرار تشغيل مصنع أو توسيع مزرعة يتأثر أيضًا بالكهرباء والسيولة وأسعار النقل وتوافر الطلب. ولذلك تتحدد فاعلية التحسُّن النقدي من خلال انتقاله إلى كلفة الإنتاج والسلع المتاحة والأجور وفرص العمل.

تتناول الدراسة العلاقة بين سعر الصرف وتطور الأسعار والقدرة الصناعية خلال 2026، مستندةً إلى نشرات مصرف سورية المركزي، ورصد أسعار السوق، ونشرات المركز السوري لبحوث السياسات، وبيانات الصناعة والطاقة، وتقييمات المؤسسات الدولية. وتمتدّ قراءة سعر الصرف إلى 25 نوفمبر 2026، فيما ترتبط مؤشرات الأسعار والصناعة بآخر فترات منشورة أمكن التحقق منها، مع التركيز على العوامل التي تدعم الإنتاج المحلي وتحدّ من كلفته.



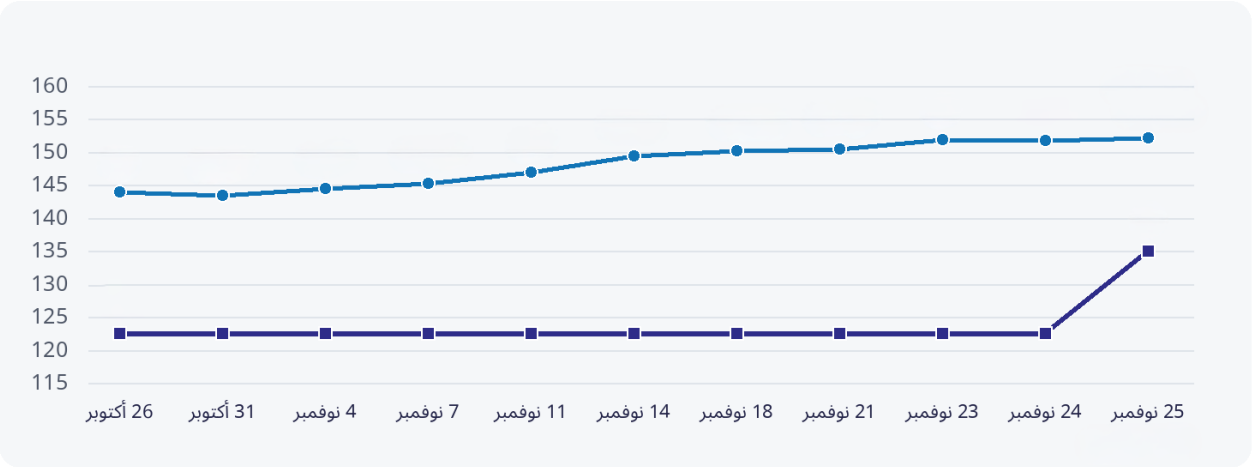
أولاً:

سوق الصرف بين السعر الرسمي وتكلفة الاستيراد

احتفظ السعر الرسمي للدولار خلال معظم النصف الثاني من 2026 بمستوى 122.50 ليرة جديدة للمبيع، بينما ارتفع سعر السوق الموازية مع تغيُّر الطلب على القطع الأجنبي وتكاليف المدخلات والسلع المستوردة. وفي 25 نوفمبر عدَّل المصرف المركزي السعر الرسمي إلى 135 ليرة للمبيع و134 ليرة للشراء. ويُقلّص التعديل جزءًا من الفارق مع السعر المتداول خارج القنوات الرسمية، ويُعيد تحديد نقطة التسعير لدى المصارف وشركات الصرافة المرخّصة.

بلغ سعر مبيع الدولار في السوق الموازية نحو 144 ليرة في 26 أكتوبر، ثم 147 ليرة في 11 نوفمبر، ووصل إلى 150.25 ليرة في 18 نوفمبر و152.25 ليرة في 25 نوفمبر. وتؤثر هذه الحركة في المُستورِد الذي يشتري مواده بالعملة الأجنبية ويبيع مُنتَجه في السوق المحلية، وفي المُصدِّر الذي يتلقّى الإيرادات الخارجية ويدفع أجورًا وتكاليف داخلية بالليرة.

الشكل (1): سعر مبيع الدولار رسميًا وفي السوق الموازية



تُظهر نقاط المقارنة ارتفاع سعر الدولار في السوق الموازية، مع قفزة في السعر الرسمي عند نهاية الفترة. ويُحسّن تقارب السعرين وضوح التسعير لدى الشركات، لكنه لا يُحدّد بمفرده اتجاه أسعار السلع؛ إذ تستمر تكاليف النقل والطاقة والمخزون ومخاطر التوريد في التأثير في السعر النهائي. كما تتباين أوضاع المنشآت بحسب اعتمادها على الواردات أو على مواد أولية مُنتَجة محليًا.

يمكن أن تنتقل فوائد استقرار سوق الصرف إلى الصناعة عندما تصبح التحويلات التجارية متاحة في مواعيد واضحة، وتُعرَف تكلفة الحصول على القطع الأجنبي، وتنخفض الحاجة إلى الاحتفاظ بمخزونات تحسبًا للقفزات السعرية. أما استمرار صعوبات الدفع الخارجي ونقص الائتمان فيدفع بعض الشركات إلى تمويل الواردات مقدمًا، بما يستهلك رأس المال العامل ويؤخر استئناف الإنتاج.

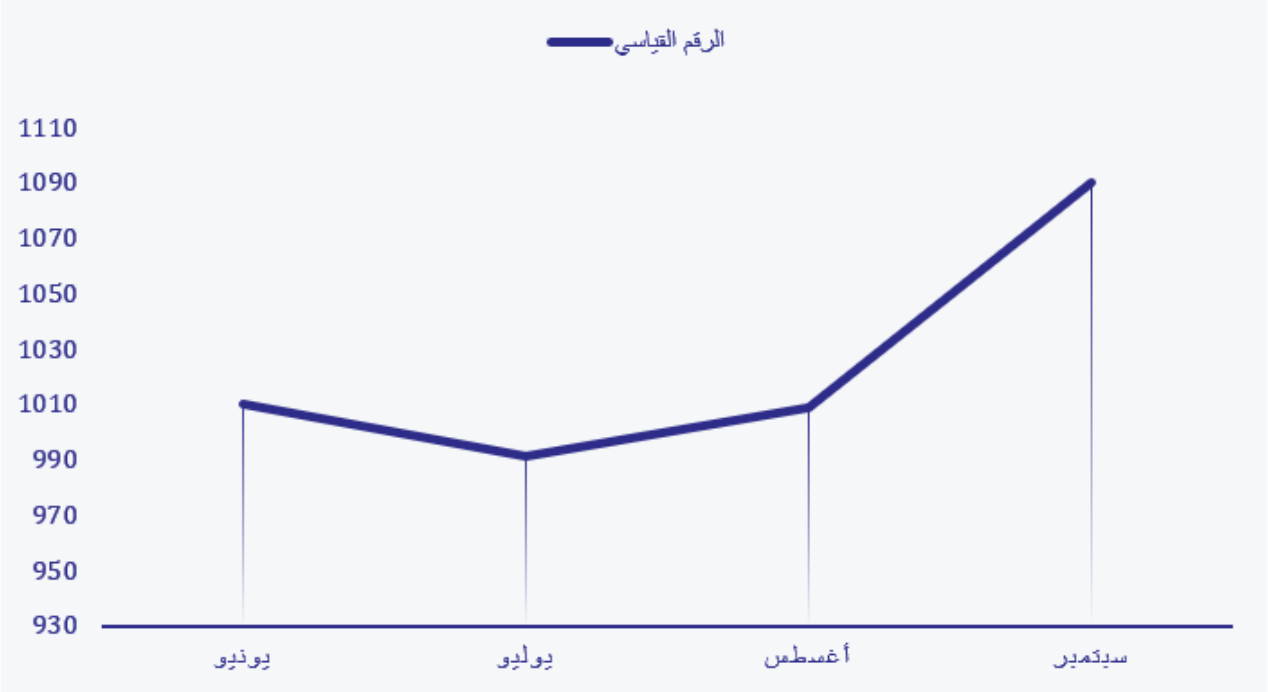


ثانيًا:

التّضخُّم والقدرة الشرائية للطلب المحلي

لا يتحدَّد الطلب على المنتجات المحلية بحركة سعر الصرف فقط، بل بالقوة الشرائية للدخل بعد الغذاء والطاقة والنقل والسكن. وتشير بيانات المركز السوري لبحوث السياسات إلى تراجع مؤشر أسعار المستهلك من 1,010 نقاط في يونيو 2026، إلى 991,5 نقطة في يوليو، ثم ارتفاعه إلى 1,008.9 نقاط في أغسطس، و1,090.4 نقطة في سبتمبر. وبذلك عاد التضخم إلى تسارع واضح بنهاية الفترة المرصودة.

الشكل (2): تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سوريا، يونيو–سبتمبر 2026



الوحدة: نقطة، سنة الأساس 2021 = 100 | المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات، نشرات يوليو وأغسطس وسبتمبر 2026.

ارتفع المؤشر في سبتمبر بنسبة 8.1% مقارنةً بأغسطس، وبلغ التضخم السنوي نحو 34.1%. وتؤثر هذه الزيادة في قدرة الأُسَر على شراء المنتجات غير الأساسية، وقد تُحوِّل جزءًا أكبر من الإنفاق إلى الغذاء والنقل والطاقة. بالنسبة إلى المُصنِّع، يعني ذلك أن ارتفاع المبيعات الاسمية لا يضمن زيادة الكميات المباعة أو تحسُّن الربحية إذا تراجعت قدرة المستهلِك على الشراء.

كما تختلف حساسية المنتجات للتضخم؛ فالمنتجات الغذائية الأساسية أكثر ارتباطًا بالحاجة اليومية، بينما تتأجل مشتريات الأثاث والملابس المعمرة والمعدات المنزلية عندما تضيق الموازنة الأسرية. وفي المقابل، قد يتوسع الطلب على بدائل محلية أقل سعرًا إذا توافرت الجودة واستقرت الإمدادات. ومِن ثَم فإن استقرار الأسعار وتحسُّن الدخل الحقيقي عنصران مؤثران في فرص المصانع حتى عندما يتوافر التمويل والإنتاج.



ثالثًا:

السيولة والمصارف وقدرة المنشآت على التمويل

يتطلب التعافي الصناعي تمويلًا متدرّجًا يبدأ بشراء المواد الأولية ودفع الأجور وتغطية النقل، ثم يمتد إلى إصلاح الآلات وزيادة الطاقة الإنتاجية. وتواجه المنشآت الصغيرة خصوصًا فجوة بين دَفْع تكلفة الإنتاج وتحصيل قيمة المبيعات، ما يجعل الائتمان قصير الأجل وخدمات التحويل والتحصيل جزءًا أساسيًا من دورة التشغيل. وفي غياب تمويل مصرفي فعَّال، تعتمد الشركات بصورة أكبر على النقد والتمويل الذاتي والائتمان التجاري بين الموردين.

أقر البنك الدولي في أغسطس 2026 منحة بقيمة 100 مليون دولار لتحديث البنية المالية والرقمية وتعزيز البنية الائتمانية والمدفوعات والرقابة المصرفية. ويعالج هذا النوع من الاستثمار بعض القيود الأساسية أمام الوساطة المالية، لكنّه يختلف عن تمويل مباشِر لمشروعات صناعية. وتبقَى استفادة المصنع مرتبطة بتطوير منتجات ائتمانية عملية، وانتظام المدفوعات التجارية، ووضوح الضمانات وقواعد تقييم المخاطر.

وأشار صندوق النقد الدولي في بعثاته خلال 2026 إلى أهمية تطوير الإطار النقدي وقوانين المصرف المركزي والمصارف وتحسين الإشراف والإحصاءات الاقتصادية. ويتصل ذلك بقدرة القطاع المالي على تقديم خدمات مستقرة للأُسَر والشركات، وإعادة بناء الثقة اللازمة لتعبئة المدخرات وتحويلها إلى تمويل إنتاجي. وتزداد أهمية هذه العملية مع توسع التجارة؛ لأن استمرار الاعتماد على الدفع النقدي يرفع مخاطر نقل الأموال ويَحُدّ من سرعة دوران رأس المال.

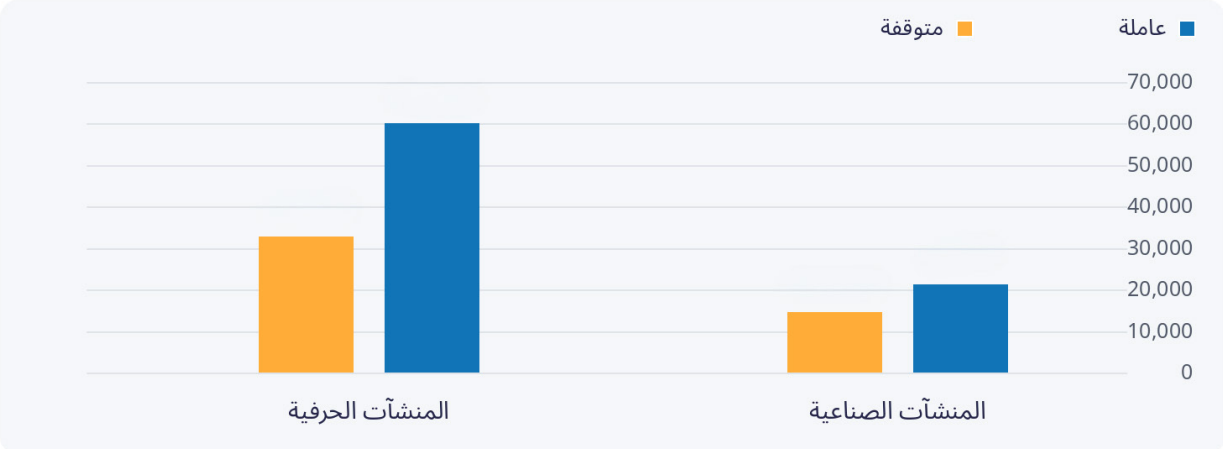
تتحدد تكلفة التمويل الفعلية بعوامل تتجاوز سعر الفائدة: مدة القرض وتوقيت السحب والتأخُّر في التحويلات وقدرة المنشأة على إظهار تدفُّق نقدي منتظم. وقد تكون أداة قصيرة الأجل لشراء المواد أنسب لمصنع قابل للتشغيل من قرض استثماري كبير لمعدات جديدة لا يستطيع تشغيلها بسبب ضعف الطاقة أو الطلب. ويعزز توجيه الائتمان إلى النشاط القائم فرص زيادة المعروض خلال فترة أقصر.

رابعًا:

الصناعة السورية بين المصانع العاملة والطاقات المتوقفة

تشير بيانات وزارة الاقتصاد والصناعة المنشورة في 28 يناير 2026 إلى وجود 21,206 منشآت صناعية عاملة و14,592 متوقفة، إلى جانب 59,994 منشأة حرفية عاملة و32,757 متوقفة. ويعكس الحجم الكبير للمنشآت المتوقفة فرصة لإعادة تشغيل أصول قائمة، مع اختلاف احتياجاتها بين إصلاح المعدات، وتوفير مدخلات الإنتاج، وتأهيل العمالة، واستعادة السوق والتمويل. وقد يكون إحياء مصنع قائم أقل كلفة وأسرع أثرًا من إنشاء مشروع جديد عندما تكون بنيته الأساسية صالحة.

الشكل (3): المنشآت الصناعية والحِرَفية العاملة والمتوقفة في سوريا، يناير 2026



الوحدة: عدد المنشآت | الأزرق: عاملة؛ البرتقالي: متوقفة | المصدر: وزارة الاقتصاد والصناعة السورية، بيانات 28 يناير 2026.

يتباين تأثير إعادة التشغيل بين الصناعة والحِرَف؛ فالمنشأة الصناعية قد تحتاج إلى تجهيزات كهربائية وآلات وخطوط إنتاج ومستلزمات مستوردة، فيما تستفيد الورش الحِرَفية أحيانًا من إصلاحات أقل كلفة وعودة الطلب المحلي. ويتيح الربط بين القطاعين بناء سلاسل توريد داخلية للمكونات والتعبئة والصيانة والخدمات، بما يقلل الاستيراد ويرفع القيمة المضافة المنتجة داخل السوق.

يرتبط استئناف الإنتاج أيضًا بقدرة الشركات على المنافسة أمام السلع المستوردة؛ فالمصنع الذي يعاني ارتفاع كلفة الكهرباء أو النقل أو ضَعْف التمويل قد يجد صعوبة في تخفيض سعره، حتى مع توفر عمالة ماهرة. لذلك تتَّجه الأولوية الاقتصادية إلى خَفْض تكلفة الوحدة المنتجة ورفع الجودة واستقرار التسليم، بالتوازي مع تطوير الرقابة على المواصفات ومكافحة الغش وتبسيط الإجراءات الجمركية.



خامسًا:

الطاقة والنقل.. محددات مباشرة لكلفة الإنتاج

تؤثر الكهرباء في قدرة المنشآت على زيادة ساعات العمل واستغلال التجهيزات. وبحسب بيانات عرضتها وزارة الطاقة في سبتمبر 2026، ارتفع إنتاج الكهرباء المتاح من نحو 915 ميغاواط عند نهاية 2024 إلى نحو 3,500 ميغاواط. ويُمثّل ذلك تحسنًا في إمداد أساسي للصناعة والخدمات، لكنّه يتزامن مع استمرار احتياجات أكبر للطاقة وتفاوت كفاءة الشبكات والقدرة على إيصال التيار إلى المناطق الصناعية.

عندما يصبح التيار متاحًا بصورة منتظمة، تنخفض الحاجة إلى مولدات خاصة وصيانة متكررة وتخزين الوقود، وتتراجع خسائر التوقف المفاجئ في قطاعات مثل التبريد الغذائي والبلاستيك والنسيج والصناعات المعدنية. ويؤثر انتظام الطاقة في جودة المنتج أيضًا؛ لأن تغيُّر الجهد والانقطاعات قد يتلف المواد أو يعرقل العمليات التي تحتاج إلى درجات حرارة أو توقيت ثابت.

تظل شبكات النقل والطرق والمرافئ من مكونات التكلفة الصناعية؛ فارتفاع زمن انتقال المواد الخام أو المنتج النهائي يرفع حاجة المنشأة إلى المخزون والتمويل، ويزيد احتمال التأخر في التسليم. ويمكن أن يُحقّق تأهيل الطرق والمراكز اللوجستية أثرًا إنتاجيًا سريعًا عندما يربط المناطق الزراعية بالمصانع والأسواق ومراكز التصدير، بدلًا من معالجة خطوط التصنيع بمعزل عن سلاسل الإمداد.



سادسًا:

الزراعة والصناعات الغذائية ومضاعفة الأثـر المحلي

يُقـدّم القطـاع الزراعـي قنـاةً مباشـرةً لرفـع المعـروض المحلـي وتخفيـف جـزء مـن ضغـوط الأسـعار، خصوصًـا عندمـا ترتبـط زيـادة المحصـول بقـدرة المطاحـن والصوامـع والنقـل والتصنيـع الغذائـي علـى اسـتيعابه. وأفـادت بيانـات رسـمية بـأن كميـات القمـح المسـتلمة فـي موسـم 2026 بلغـت نحـو 2,7 مليـون طـن، فيمـا أشـارت تقديـرات إنتـاج الموسـم إلـى مسـتوى يتجـاوز 3 ملاييـن طـن. ويؤثـر هـذا التحسُّـن فـي إمـدادات الدقيـق والأعلاف والخدمـات الزراعيـة، مـع اخـتلاف الكميـات المنتجـة عـن المسـلّمة إلـى الجهـات الرسـمية.

لا تتحـوَّل زيـادة الإنتـاج الزراعـي إلـى قيمـة مضافـة مسـتدامة مـن دون منظومـة متكاملـة تشـمل التمويـل الموسـمي، وتأميـن البـذار والأسـمدة، وتجهيـزات الـري، والتخزيـن والتصنيـع. ويـؤدي تطويـر المطاحـن ومعامـل الأغذيـة والتعبئـة والتبريـد إلـى تقليـل الفاقـد وتحسـين القـدرة علـى التسـويق، بينمـا يخلـق طلبًـا علـى النقـل والطاقـة والتغليـف والعمالـة. وتتيـح هـذه الروابـط توسـيع أثـر التعافـي خـارج الموسـم الزراعـي نفسـه.



ويمكـن للصناعـة الغذائيـة المحليـة أن تُقلّـل تعـرُّض السـوق لتقلُّبـات سلاسـل التوريـد الخارجيـة فـي بعـض السـلع، لكـن كلفتهـا تبقـى مرتبطـةً بالمحاصيـل والطاقـة ومـواد التعبئـة والنقـل. ولهـذا يُفيـد توجيـه الاسـتثمار إلـى حلقـات المعالجـة التـي تعانـي اختناقـات واضحـة، مـع تحسـين قـدرة المـزارع والمصنـع علـى الحصـول علـى رأس المـال العامـل وسـداد مسـتحقات الموردين فـي مواعيـد منتظمـة.

سابعًا:

الاستثمار والمالية العامة وحدود التعافي السريع

يُشكّل إصلاح البنية التحتية شرطًا لتوسيع الإنتاج الخاص. وقدّر البنك الدولي تكلفة إعادة إعمار الأصول المادية المتضررة في سوريا بنحو 216 مليار دولار وفق تقييم شمل 2011– 2024. ويبرز حجم الاحتياجات أهمية ترتيب المشروعات بحسب عائدها الإنتاجي، بدءًا من الكهرباء والمياه والطرق والمرافق التي تسمح بعودة المصانع والزراعة والنقل، وصولًا إلى المنشآت العامة والخدمات الأساسية في مناطق العمل والسكن.



يتّصل ذلك بقدرة المالية العامة على تعبئة الموارد وتوجيه الإنفاق؛ فقد وافق البنك الدولي خلال مارس 2026 على منحة بقيمة 20 مليون دولار لدعم إدارة المال العام وتعزيز كفاءة استخدام الموارد. وتساعد نُظم الموازنة والمشتريات والمحاسبة على تحويل النفقات العامة إلى خدمات ومشروعات قابلة للمتابعة، خصوصًا عندما تتزايد الحاجة إلى تمويل البنية الإنتاجية وإعادة بناء مؤسسات الدولة.

ولا يعني ارتفاع تدفقات التمويل المعلَن زيادة فورية في الإنتاج؛ فالمشروعات تحتاج إلى إعداد فني، ومشتريات، وتنفيذ فعلي، ثم تشغيل وصيانة قبل أن يظهر أثرها في الكهرباء والنقل والإنتاجية. وتتيح الأولويات المرحلية توزيع الموارد بين تدخلات سريعة الأثر، مثل صيانة الشبكات والمعدات، ومشروعات أطول أجلًا ترفع الطاقة الإنتاجية وتغير هيكل الاقتصاد.

ثامنًا:

فرص التعافي والمخاطر وأولويات السياسة الاقتصادية

تتقدم فرص التعافي عندما يتحقق قَدْر من التزامن بين استقرار النقد وتوافر السلع والطاقة والائتمان. فمن جهة العرض، تخفض المدخلات المستقرَّة وكفاءة النقل والهدر الصناعي كلفة الوحدة؛ ومن جهة الطلب، يُعزّز تحسُّن الدخل الحقيقي قدرة الأُسَر على شراء المنتجات المحلية. ويؤدي توسُّع الإنتاج المخصص للسوق الداخلي والتصدير إلى زيادة الإيرادات وتوفير وظائف، بما يخلق حلقة أكثر استدامةً من الاعتماد على ارتفاع الأسعار الاسمية وحده.

تتمثل أبرز المخاطر في استمرار ارتفاع التكاليف أسرع من نموّ الإنتاجية، أو توسع الائتمان غير المرتبط بنشاط منتج، أو زيادة الواردات على حساب المنشآت التي تفتقر إلى بنية تنافسية. كما يمكن لتذبذب الكهرباء والنقل وغياب آليات الدفع المنتظمة أن يُعيد جزءًا من تكلفة التشغيل رغم تحسُّن المؤشرات النقدية. وتحتاج معالجة هذه القيود إلى إجراءات متكاملة على مستوى المؤسسات والأسواق والبنية التحتية.



أولويات التنفـــيذ
وأثرها الاقتصادي

الأولوية	الأثر الإنتاجي	المتطلبات العملية
انتظام الطاقة	خفض ساعات التعطل والتكاليف البديلة	صيانة الشبكات ورفع موثوقية الإمداد للمناطق الصناعية
تمويل دورة التشغيل	زيادة المشتريات والإنتاج من المنشآت القائمة	تسهيلات قصيرة الأجل ومدفوعات تجارية منتظمة
إعادة تشغيل المنشآت	استعادة أصول ومهارات إنتاجية متوقفة	تقييم فني وتوفير المواد والعمالة والأسواق
تطوير النقل والتخزين	خفض الفاقد ومخزون الأمان وكلفة التوزيع	تأهيل الطرق والمرافئ وسلاسل تبريد الأغذية
تحسين دخل الأسر	توسيع الطلب الحقيقي على المنتج المحلي	خفض التضخم وربط نمو الأجور بالإنتاجية

وتزداد جدوى توجيه الموارد إلى القطاعات التي تمتلك طلبًا واضحًا وأصولًا قابلة للتشغيل، مثل الصناعات الغذائية والورش والخدمات اللوجستية. وتسمح متابعة ساعات العمل الفعلية، وتكلفة الإنتاج، وكميات السلع المباعة، والوظائف الجديدة بتقييم قدرة السياسة الاقتصادية على نقل أثر الاستقرار النقدي إلى النشاط الإنتاجي داخل المحافظات.

النتائج والتوصيات



تكشف بيانات 2026 عن تحسُّن في بعض الشروط اللازمة للتعافي، منها زيادة توليد الكهرباء وإمكانات المحصول الزراعي وإصلاح البنية المالية، مقابل استمرار ضغوط الأسعار ووجود عدد كبير من المنشآت المتوقفة. ويبرز تعديل سعر الصرف الرسمي في 25 نوفمبر أن الاستقرار النقدي عملية تتأثر بتوازن الطلب والعرض على العملة، فيما تتحدَّد استدامة التعافي بارتفاع الإنتاجية وتوسُّع المعروض وتحسُّن قدرة الأُسَر على الشراء.

ترتبط أولوية المرحلة بتقليل تكلفة تشغيل المنشآت القائمة وتسريع دوران رأس المال، مع حماية استقرار الأسعار وتحسين الخدمات العامة. ويصبح قياس التعافي أكثر دلالةً عندما تقارن حركة السوق بكميات الإنتاج والتشغيل والأجور الحقيقية، إلى جانب مؤشرات أسعار الصرف والمدفوعات. وبذلك تنتقل السياسة الاقتصادية من معالجة التقلبات اليومية إلى بناء قدرة إنتاجية تخفف آثارها على الشركات والأُسَر.

- توجيه برامج إعادة التشغيل إلى المنشآت القابلة للإنتاج السريع بعد تقييم احتياجاتها من المعدات والطاقة والسيولة.

- تحسين خدمات المصارف والمدفوعات وتمويل رأس المال العامل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

- ترتيب استثمارات الكهرباء والنقل بحسب أثرها المباشر في ساعات الإنتاج وكلفته.

- ربط الإنتاج الزراعي بالتخزين والتصنيع الغذائي والنقل لتوسيع المعروض وتقليل الفاقد.

- متابعة الأسعار والدخل الحقيقي وكميات الإنتاج ضمن لوحة مؤشرات دورية لتقييم أثر السياسات.

المراجع

- Business2Business. (2026, November 25). Syrian pound falls against the US dollar: Parallel market sell rate reaches 152.25 new pounds. https://b2b-sy.com/syria/1033588086/
- International Monetary Fund. (2026a, February 25). IMF staff concludes staff visit to Syria. https://www.imf.org/en/news/articles/2026/02/25/pr26062-syria-imf-staff-concludes-staff-visit-to-syria
- International Monetary Fund. (2026b, August 4). IMF staff concludes staff visit to Syria. https://www.imf.org/en/news/articles/2026/08/03/pr26272-syria-imf-staff-concludes-staff-visit
- SP Today. (2026). Historical USD/SYP exchange rates: Selected trading days, October 26–November 24, 2026. https://www.sp-today.com/en/archive/2026-11-24
- Syrian Arab News Agency. (2026a, January 28). More than 81,000 industrial and craft establishments operate in Syria. https://sana.sy/economy/2386068/
- Syrian Arab News Agency. (2026b, September). Energy minister reports improvements in Syria's power generation. https://sana.sy/peoples-assembly/2585278/
- Syrian Arab News Agency. (2026c, August). Improved wheat output supports food security in Syria. https://sana.sy/economy/syrian-economy/2547945/
- Syrian Center for Policy Research. (2026a). Monthly bulletin of consumer prices and inflation in Syria: Issue 7, July 2026. https://scpr-syria.org/publications2/bulletins/monthly-bulletin-of-consumer-prices-and-inflation-in-syria-issue-no-7-july-2026/
- Syrian Center for Policy Research. (2026b). Monthly bulletin of consumer prices and inflation in Syria: Issue 8, August 2026. https://scpr-syria.org/publications2/bulletins/monthly-bulletin-of-consumer-prices-and-inflation-in-syria-issue-no-8-august-2026/
- Syrian Center for Policy Research. (2026c). Monthly bulletin of consumer prices and inflation in Syria: Issue 9, September 2026. https://scpr-syria.org/publications2/bulletins/monthly-bulletin-of-consumer-prices-and-inflation-in-syria-issue-no-9-september-2026/
- Syrian Central Bank. (2026, November 25). Official foreign exchange rates bulletin, USD buy 134 and sell 135 [Arabic]. https://thawra.sy/local/الليرة-تتراجع-رسما-وفي-السوق-الموازي/
- World Bank. (2025, October 21). Syria's post-conflict reconstruction costs estimated at $216 billion. https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2025/10/21/syria-s-post-conflict-reconstruction-costs-estimated-at-216-billion
- World Bank. (2026a, March 11). New $20 million grant to enhance public financial management for Syria's recovery and development. https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2026/03/11/new-20-million-grant-to-enhance-public-financial-management-for-syria-s-recovery-and-development
- World Bank. (2026b, August 7). Syria: World Bank approves US$100 million grant for financial sector modernization. https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2026/08/07/syria-world-bank-approves-us-100-million-grant-for-financial-sector-modernization



TRENDS | ترندز

Economic studies | للدراسات الاقتصادية

Trends ekonomi politikaları araştırma merkezi